

بالتعاون



CIBAFI

المجلس العام للبنوك  
والمؤسسات المالية الإسلامية



تنظيم



شورى للاستشارات الشرعية  
Sharia Sharia Consultancy

# المؤتمر الرابع للتدقيق الشرعي

23-24 أكتوبر 2013

فندق ريجنسي - مملكة البحرين

المنظمات المهنية للتدقيق  
الشرعي وأثرها في تطوير المهنة

إعداد  
الشيخ / حمد المزيد

مدير إدارة الاستشارات الشرعية - سابقاً  
شركة شوري للاستشارات الشرعية

الرعاة

البنك الإسلامي الأردني  
بنك مجموعة البركة الفلبي

الاسماعيل  
RASAMEEL  
شركة التمويل الإسلامي

تحت رعاية



Central Bank of Bahrain

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين نبينا محمد وعلى آله  
الطيبين الطاهرين وأصحابه الغر الميامين ثم أما بعد:  
موضوع هذه الورقة كما جاء في الدعوة الكريمة الموجهة من إدارة المؤتمر : المنظمات المهنية  
للتدقيق الشرعي وأثرها في تطوير المهنة، وتضم في طياتها ثلاثة محاور كما طلبتها إدارة  
المؤتمر:  
المحور الأول: الحاجة والأمور التي يلزم مراعاتها عند إنشاء منظمة أو هيئة مهنية للمدققين  
الشرعيين.  
المحور الثاني: المهام والمسئوليات المقترحة للمنظمة.  
المحور الثالث: استشراف المعوقات والصعوبات التشريعية والتنظيمية عند إنشاء المنظمة.  
فنسأل الله التوفيق والسداد

حققت الصناعة المالية الإسلامية نموا مذهلا خلال السنوات الماضية، ووفقا لتقرير صندوق النقد العربي فقد بلغ معدل النمو السنوي للصناعة ٢٠٪ منذ العام ٢٠٠٠، حيث قفزت أجمالي الأصول من ١٥٠ مليار دولار في منتصف التسعينات لتبلغ ١,٨ ترليون دولار مع توقع بأن تتجاوز ٦,٥ ترليون دولار بحلول عام ٢٠٢٠. هذا النمو المتسارع يستلزم نموا مترادفا للبنية الفنية والتنظيمية لهذه الصناعة حتى تتطور وتزدهر بخطى راسخة، تسهم في استقرار هذه الصناعة وتحصنها ضد المخاطر الجسيمة.

وتعتبر مهنة التدقيق الشرعي أحد الأنشطة التي تحتاج للرعاية والتطوير حتى تصل لمرحلة النضج، حيث تفتقر المهنة حتى الآن للتنظيم التشريعي والمعرفي والمهني اللائق، فبالرغم من حساسية هذه المهنة ودورها الحيوي في حماية المؤسسات المالية الإسلامية من العديد من المخاطر الا أن القوانين المنظمة- إن وجدت- لازالت عاجزة عن رسم الخطوط الواضحة التي تضمن العمل بدرجة معقولة من الكفاءة والمهنية، كتحديد شروط مزاوله بالاشتغال بهذه المهنة. وكذلك يندر أن تجد مساقا علميا في جامعة أو مؤسسة تعليمية يسهم في تكوين المدقق الشرعي علميا ومعرفيا على النحو المأمول.

وبنظرة فاحصة نرى أن حال مهنة التدقيق الشرعي غير مستغرب على اعتبار انها مهنة وليدة ناشئة إذا ما قورنت بمهنة عريقة كالمحاسبة و المراجعة المالية التي احتاجت لعدة قرون حتى تبلورت أصولها وترسخت مفاهيمها وأساسياتها، ورغم ذلك لازالت أنظمتها تخضع للتبديل والتطوير بين فينة واخرى، لذا فمن الطبيعي أن يستغرق تنظيم وتطوير مهنة التدقيق وقتا ليس بالقصير، فالزمن يلعب دورا أساسيا في بلورة الأفكار والتصورات المشتركة للوصول للصورة المرجوة، وهذا لا يتأتى إلا بتضافر جهود الدول ومؤسسات المجتمع المهني لتصب في مصب واحد يسهم في الارتقاء بهذه المهنة والانطلاق بها نحو فضاء الكفاءة والمهنية العالية. وقد أثبت التجربة الإنسانية الدور المحوري الذي تقوم به المنظمات المهنية في تطوير المهن ورفع كفاءة الممارسين على حد سواء، حيث ساهمت المنظمات المهنية في تأطير الحدود المعرفية والمعايير الفنية للمهن و تأسيس البنية التشريعية والقانونية و على الجانب الآخر ساهمت هذه المنظمات في الارتقاء بمستوى الممارسين ورفع كفاءتهم وحماية مصالحهم، وكتطور طبيعي لمهنة التدقيق الشرعي فهي بمسيس الحاجة لوجود منظمات مهنية فاعلة تسهم في الارتقاء بهذه المهنة وتدفعها نحو التطور والازدهار.

## المحور الأول :

ما هي المتطلبات التي يلزم مراعاتها عند إنشاء منظمة مهنية للمدققين الشرعيين؟  
الإطار القانونية والرسمي للمنظمة المهنية هو المكون الرئيس لحدود عملها و نطاق أنشطتها  
لذلك ينبغي التأنى والتروي عند إنشائه، وأخذ بالاعتبار المتطلبات التالية:

### أولاً: رؤية واضحة و أهداف محددة

لا يتصور نجاح أي مؤسسة إذا غابت عنها الرؤية التي تمكنها من تحديد الغايات والأهداف  
وفق نظرة موضوعية تزواج بين طموح المؤسسة و تطلعاتها وبين طاقاتها وإمكاناتها، وينبغي  
أن تؤسس المنظمة المهنية للتدقيق الشرعي وفق رؤية تأخذ بعين الاعتبار طبيعة الصناعة  
المالية الإسلامية و نموها المتسارع، و يراعى في ذلك الصعوبات والتحديات التي تواجه  
المهنة.

### ثانياً: تمييز مهنة التدقيق الشرعي

يرى كلود بوكراز في بحثه الذي يناقش تطور الجمعيات المهنية أن نجاح الجمعيات المهنية  
مرهون بأمرين:

#### الأول: رفع مكانة المهنة

#### الثاني: تمييز المهنة عن غيرها من المهن المشابهة

فتمييز المهنة عن غيرها بألياتها وأهدافها وأغراضها يجعلها واضحة المعالم مما يسهل بعد  
ذلك وضعها في أطرها القانونية ومعاييرها الفنية المستقلة، و على النقيض من ذلك فعدم  
وضوح معالم المهنة يجعلها عرضة لتداخل الاختصاصات مع المهن الشبيهة مما يعيق تطورها  
المعرفي والفني ويجعلها معرضة للضمور أو الانصهار ضمن المهن الشبيهة فتطبق عليها أنظمة  
وقوانين قد لا تتناسب مع طبيعتها وأهميتها و تحقيق الغايات والأغراض المرجوة منها .

### ثالثاً: أن تضم أكبر عدد من العاملين في المهنة

تواجه تأسيس المنظمات المهنية للمدققين الشرعيين تحدياً يتمثل في محدودية المشتغلين بهذه  
المهنة كونها مهنة حديثة نسبياً، وعلى سبيل المثال حينما تظافرت الجهود في الكويت لإنشاء  
جمعية المدققين الشرعيين في عام ٢٠٠٩ بناء على توصية مؤتمر المدققين الشرعيين الأول،

لم يكن بالأمر اليسير جمع العدد المطلوب لتأسيس الجمعية حسب القوانين واللوائح المنظمة في الكويت، وتبين أن المشتغلين في هذه المهنة في ذلك الوقت بضع عشرات، وهذه المحدودية تضع المنظمة المهنية أمام تحديات متعددة منها عدد الطاقات البشرية التي يمكن أن تتطوع لإدارة المنظمة وكذلك تمويل ميزانية المنظمة الذي يعد اشتراك العضوية أحد أهم عناصره، لكن هذا التحدي ينبغي أن لا يحرف المنظمة عن أهدافها فتضطر لضم بعض المهن قريبة الشبه بها لحل هذا الإشكال بطريقة قد تؤثر على تمايزها .

#### رابعاً: الدراية بالقوانين المنظمة لإنشاء المنظمات المهنية وممارسة أعمالها

هناك صيغ قانونية متنوعة يمكن من خلالها لممارسي المهن تنظيم شؤونهم من خلالها فعلى سبيل المثال يمكن أن يكون كيان - حسب القانون الكويتي- المنظمة جمعية مهنية تخضع لقانون جمعيات النفع العام ويمكن أن تؤسس على قانون النقابات المهنية أو الاتحادات الأهلية والفيصل في اختيار الكيان القانوني الأنسب هو وضوح رؤية المؤسسة وأهدافها ومعرفة مقتضيات كل صيغ قانونية لكيان المؤسسة ومدى خدمته لأهدافها .

#### خامساً: دعم الجهات الحكومية التشريعية

تواصل جمعيات المجتمع المدني مع الجهات الحكومية و التشريعية أمر حيوي يساهم في إنجاح المشروعات والبرامج القانونية والمهنية للمنظمة و كذلك تذليل الكثير من العقبات المتعددة مالية كانت ام تنظيمية، وهذا يستلزم التواصل المناسب مع هذه الجهات من بداية وضع اللبنة الأولى للمنظمة، وذلك بالتواصل المستمر وتوضيح الأهداف والغايات من الجمعية وكذلك الصعوبات التي تواجهها والدور المطلوب من هذه الجهات.

#### سادساً: التواصل مع الجهات المستفيدة

يجب أن لا يغفل دور الجهات المستفيدة من مهنة التدقيق الشرعي وهي في الغالب البنوك والشركات التجارية، فهي المحرك الرئيس للمهنة من ناحية الفرص الوظيفية وممارسة المهنة ومصالح الممارسين، فما طرحه من آراء وما تقدمه من تصورات في المهنة ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار حتى تبنى علاقة المنظمة مع الجهات المستفيدة على أساس من التكامل والتعاون .

## المحور الثاني:

### المهام والمسئوليات المقترحة «لجمعية» المدققين الشرعيين

يقع على عاتق هذه المنظمة مواجهة العديد من التحديات كونها ستتصدى للعديد من المهام لمهنة حديثة النشأة، ويمكن تقسيم هذه المهام والمسئوليات من خلال أربعة أبعاد

#### البعد المعرفي

- ١- تحرير مصطلحات المهنة وتوحيدها حيث يستخدم المدققون العديد من المصطلحات في حياتهم المهنية، وحتى تتوحد الأفهام لا بد من ضبط المصطلحات و توحيدها في أدبيات المهنة .
- ٢- تشجيع الأنشطة البحثية في مجال التدقيق الشرعي بالمؤتمرات والحلقات النقاشية و النشر العلمي.
- ٣- تعريف المؤسسات المستفيدة من مهنة التدقيق بأهمية المهنة ودورها الفاعل الذي يساهم في تحقيق أهداف الجهات المستفيدة.
- ٤- التعريف والثقيف العام بأهمية المهنة ودورها في النشاط الاقتصادي ومدى ارتباطها بتطلعات جمهور المتعاملين مع المؤسسات المالية الإسلامية.
- ٥- التواصل مع المؤسسات العلمية و تحديد مجالات الاهتمام المشتركة وتفعيلها.

#### البعد القانوني

- ١- العمل على استصدار القوانين والأنظمة و اللوائح التي تساهم في تنظيم المهنة وتطويرها .
- ٢- متابعة ما طرأ على المهنة من مستجدات وتطورات تستدعي تطوير القوانين المنظمة للمهنة.
- ٣- تثقيف المدققين الشرعيين بالأبعاد القانونية المنظمة للمهنة.

#### البعد المهني

- ١- المساهمة في تنظيم المهنة ووضع القواعد والضوابط السليمة لمزاومتها وفقاً للمعايير والأصول العلمية والعملية والأخلاقية.
- ٢- رفع المستوى المهني للمدققين الشرعيين من خلال البرامج التدريبية والعلمية.

- ٣- تطوير البرامج التدريبية وبرامج التعليم المهني المستمر والدبلومات المتعلقة بمهنة التدقيق الشرعي.
- ٤- إعداد مواد وأدلة إرشادية وتطويرها، وتوفير المعارف والمعلومات ذات الصلة بالتدقيق الشرعي.
- ٥- عقد الاختبارات المؤهلة للحصول على الشهادات المهنية التي تمنحها المؤسسة.
- ٦- تقديم الدعم الفني لمراقبة جودة الأداء المتعلق بالمهنة، وتطوير وسائل تحسين الأداء المهني.
- ٧- إعداد الدراسات المتعلقة بالأنظمة، واللوائح، والمعايير ذات الصلة بأعمال التدقيق الشرعي، وتقديم المقترحات في شأنها للجهات ذات الاختصاص.
- ٨- عقد المؤتمرات واللقاءات المهنية في مجال التدقيق الشرعي وبحث المستجدات المتعلقة بالمهنة.
- ٩- توثيق الروابط العلمية والمهنية والثقافية بين الأعضاء وكذلك مع الجهات الزميلة.

#### البعد الخدمي

- ١- المساهمة في توفير الفرص الوظيفية في مجال التدقيق الشرعي.
- ٢- العناية بمصالح الأعضاء وتقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.
- ٣- تنمية روح التعاون بين أعضاء الجمعية والسعي لرعاية شئونهم .
- ٤- جمع كلمة المدققين الشرعيين والمحافظة على حقوقهم والدفاع عن مصالحهم المشروعة.

#### المحور الثالث:

استشراف المعوقات والصعوبات التشريعية والتنظيمية عند إنشاء المنظمة.

#### كيان المنظمة القانوني

انشاء منظمة مهنية للمدققين الشرعيين بكيان رسمي يتطلب في الغالب وجود كيان قانوني ينظم المهنة ويعترف بها، ولى اثر ذلك يتم تأسيس منظمة مهنية للمدققين الشرعيين يكون لها الصلاحية في المشاركة في تنظيمها وإعطاء ترخيص مزاولة المهنة يستوجب اعتراف القانون بمهنة التدقيق الشرعي كمهنة مستقلة لها اشتراطاتها و متطلباتها الخاصة بها، وبغير هذا الاعتراف يكون طابع هذه المنظمة جمعية نفع عام ولها أدوار في خدمة المهنة لكن

ليست بقوة المركز القانوني للمنظمة المهنية.

### البيروقراطية والدورة المستندية

قد تكون هذه أحد المصاعب التي تواجه تأسيس مثل هذه المنظمات المهنية، حيث تكون الدورة المستندية طويلة ومتعبة فتسغرق وقتا وجهدا دون مبررات ومسوغات منطقية مما يؤثر على إنشائها.

### اختلاف التطلعات والأهداف

من أهم مقومات تأسيس المنظمات أن تكون هناك رؤية موحدة وواضحة للقائمين عليها تضمن توحيد الآراء أو توافقها بحيث تم صياغة النظام الأساسي للمنظمة والأهداف العامة التي تسعى لها وهذا يتطلب التوافق حتى يتم الانتهاء مرحلة التأسيس.

### الخاتمة

بعد استعراض محاور هذه الورقة والمتمثلة في:

المحور الأول: الحاجة والأمور التي يلزم مراعاتها عند إنشاء منظمة أو هيئة مهنية للمدققين الشرعيين.

المحور الثاني: المهام والمسئوليات المقترحة للمنظمة.

المحور الثالث: استشراف المعوقات والصعوبات التشريعية والتنظيمية عند إنشاء المنظمة.

نتقدم بتوصية للمؤتمر بالعمل على تأسيس الجمعية الدولية للمدققين الشرعيين تضم في عضويتها جميع المدققين في العالم وذلك لعدة اعتبارات أهمها:

أولا: محدودية عدد المدققين الشرعيين في كل قطر على حدة.

ثانيا: تأثير المنظمة الدولية أكثر فاعلية في العمل على تطوير المهنة وترسيخ الأطر المهنية والفنية.

والحمد لله رب العالمين